

## بيان صحفي

### البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية يوقعان اتفاق تفاهم

#### لتبادل المعلومات الخاصة بالشمول المالي

وقع امس السيد محافظ البنك المركزي/ طارق عامر والسيد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية/ شريف سامي اتفاقية شملت تعزيز التعاون لدعم الشمول المالي في مصر. وكشف طارق عامر أنه جاري إعداد دراسة قياس مستوى الشمول المالي للوقوف على المعروض والمستخدم من الخدمات المالية وتحسين سبل إتاحة تلك الخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أنه بناءً على نتائج الدراسة سيتم إعداد الخطط المستقبلية لتعزيز الشمول المالي لجميع فئات المجتمع واتخاذ السياسات الاصلاحية اللازمة بالتعاون مع الأطراف المعنية، فضلاً عن اعداد أول تقرير رسمي عن الشمول المالي في مصر، حيث يهدف الشمول المالي إلى إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده في سبيل تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة بالإضافة إلى دوره في تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق توفير فرصة الحصول على التمويل بعدالة ومساواة لكل مواطن.

هذا، وهذا ويأتي توقيع اتفاق التفاهم في إطار الاهتمام بتوفير معلومات دقيقة بشأن الفئات المهمشة من المجتمع وغير المستفيدة من الخدمات المالية بشكل كامل، حيث تشير التقارير الدولية إلى أن نسبة الشمول المالي بمصر ضئيلة مقارنة بباقي دول المنطقة وهي نسبة غير مؤكدة، لذا استحوذ الأمر على اهتمام البنك المركزي للوقوف على النسبة الفعلية والاعتماد على اساس معرفي معلوماتي سليم.

ومن ناحية أخرى، ستقوم مصر باستضافة المنتدى السنوى العالمى الذى ينظمه التحالف الدولى للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ في سبتمبر 2017 بالتعاون مع البنك المركزي لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي يُعد من أضخم المنتديات العالمية التى تعنى بتطبيق الشمول المالي، حيث سيتم عرض الاجراءات التى يتم اتخاذها في هذا الصدد ومنها الاعلان عن موقف مصر قبل الشمول المالي على جانب العرض من الخدمات المالية.